الأمم المتحدة

S/2004/817

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2004
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية، السيد لوران غباغبو، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا الخطاب كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب **دجانغوني – بي**
السفير
الممثل الدائم

221004 221004 04-55682 (A)
0455682

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

خطاب فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد لوران غباغبو، إلى الأمة بشأن عملية نزع السلاح والإصلاحات السياسية

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

أيها الإيفواريات،

أيها الإيفواريون،

مواطني الأعزاء،

منذ بداية الأزمة التي يعيشها بلدنا، وأنا أداوم التوجه إليكم لاستعراض الوضع معكم في كل مرحلة هامة من مراحل علمية السلام. إننا نخوض معا غمار عملية تهدف إلى إنهاء الحرب وإتاحة سبل الوحدة مجددا لكوت ديفوار وسبل المصالحة لكل سكانها.

إن عملية السلام تمضي قدما بفضل جهود كل الأطراف ودعم المجتمع الدولي. فبعد سلسلة طويلة من المفاوضات التي جرت هنا في كوت ديفوار وفي بلدان صديقة، وصلنا إلى مرحلة نزع السلاح؛ وهي مرحلة أساسية تقتضي مشاركة الجميع. لذلك، أدعو مرة أخرى الأمة بأسرها إلى التعبئة من أجل قطع الأشواط الأخيرة الضرورية لكي يجد البلد سبيله إلى الوحدة والرفاهية. وإن رسالتي إليكم الليلة رسالة هدفها بث روح الوحدة والأمل.

لقد اتخذت الأحزاب السياسية الإيفوارية وزعماء التمرد المسلح، عندما قرروا التوقيع على اتفاق ماركوسي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، التزاما مزدوجا إذ كانوا يودون إنهاء الحرب من جهة، وتسوية بعض المشاكل السياسية، القديمة أو الجديدة، التي تواجهها كوت ديفوار، من جهة أخرى. وأذكِّر بأن الدولة الإيفوارية لم تكن طرفا في هذا الاتفاق. لكنني قررت، باسمكم جميعا وباسم السلام، تنفيذه وتنفيذه بجدية. وقد أبديت الإرادة نفسها عندما وقَّعت على اتفاق أكرا الثالث الذي انبثق عن الاجتماع الأخير المعقود بشأن الأزمة الإيفوارية في العاصمة الغانية، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.

وينص اتفاق ماركوسي على أن عملية نزع السلاح ينبغي أن تبدأ بمجرد تشكيل حكومة مصالحة وطنية وتصويت البرلمان على قانون عفو لفائدة الأفراد العسكريين

المشتركين في التمرد. وقد تم تشكيل الحكومة وتم التصويت على قانون العفو كما تم سنه، لكن عملية نزع السلاح لم تبدأ بعد.

ومع ذلك كله، شرعت، مع حكومة المصالحة الوطنية، في إجراء الإصلاحات السياسية التي أوصى بها اتفاق ماركوسي، سعيا مني إلى بناء الثقة وإبداء حسن النية. وعلاوة على قانون العفو المعتمد بالإجماع في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، صوت البرلمان على:

- تعديل القانون المتعلق بتحديد هوية الأشخاص وإقامة الأجانب في كوت ديفوار في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛
- والقانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها وتسييرها في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛
- والقانون الذي يأذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛
- والقانون المعدل للمادة ٢٦ من قانون العقارات الريفية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛
- والقانون المتعلق بإعلان أصول رئيس الجمهورية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛
- والقانون المتعلق بتمويل الأحزاب والتجمعات السياسية والحملات الانتخابية من الأموال العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وبالإضافة إلى هذه القوانين التي تم التصويت عليها وسنها، اعتمدت الحكومة في مجلس الوزراء خمسة مشاريع قوانين أخرى وأحالتها إلى البرلمان:

- مشروع القانون الذي يأذن لرئيس الجمهورية بالتصديق على البروتوكول الإضافي المتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة (حق الاستيطان) من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستيطان الذي تم التوقيع عليه في بانجول في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠. وقد أرجئ النظر في مشروع القانون هذا في البرلمان للحصول على معلومات إضافية؛
- ومشروع القانون المعدل للقانون المتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتنظيمها وصلاحياتها وتسييرها. وقد علق النظر في مشروع القانون هذا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بناء على طلب وزير الدولة، ووزير الإدارة الإقليمية؛
- ومشروع القانون المعدل والمكمل لقانون الجنسية. وقد سحب هذا المشروع مؤقتا، بناء على طلب وزير الدولة، وزير العدل؛

- ومشروع القانون المنظم للصحافة المحال إلى البرلمان في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛
- ومشروع القانون المعدل للقانون المعدل للقانون المتعلق بتحديد هوية الأشخاص وإقامة الأجانب في كوت ديفوار.

وحتى الآن، هناك ثلاثة مشاريع قوانين ينبغي لمجلس الوزراء أن ينظر فيها قبل إحالتها إلى البرلمان وهي:

- مشروع القانون المنظم لوسائط الاتصال السمعية – البصرية الذي سيقدمه وزير الدولة، وزير الاتصال؛
- ومشروع القانون المتعلق بوضع المعارضة الذي سيقدمه وزير الدولة، وزير الإدارة الإقليمية؛
- ومشروع القانون المتعلق بمكافحة الإثراء غير المشروع الذي سيقدمه وزير الدولة، وزير العدل.

أما مشروع القانون المعدل للمادة ٣٥ من الدستور، فقد سبق اعتماده في مجلس الوزراء.

إن ثمة إذن سبعة مشاريع معتمدة، وخمسة مشاريع قيد نظر البرلمان، وثلاثة مشاريع منتظرة في مجلس الوزراء، من أصل ١٦ مشروعا منبثقا عن اتفاق ماركوسي.

وهذا هو ما وصلنا إليه فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية التي بدأت وتتواصل وستتواصل. ومن جانبي، أعتزم الوفاء بكل التزاماتي. فأنا رجل متفتح تمام التفتح. وسأقوم بكل ما بوسعي حتى لا يغفل أي نص من النصوص المنبثقة عن اتفاق ماركوسي، بما في ذلك مشروع تعديل المادة ٣٥ من الدستور.

إن الإصلاحات السياسية هامة بلا شك. لكنها، على نقيض نزع السلاح، لا تقف عقبة أمام إعادة توحيد البلد. وأذكر مرة أخرى بأن على رئيس الجمهورية أن يعمل، في وقت الاضطراب أكثر من أي أوقات أخرى، على احترام وكفالة احترام الدستور، الذي هو دليلنا. لذلك، قررت، خلافا لجميع التأويلات التي طرحت هنا وهناك، أن أسلك السبيل الوحيد المنصوص عليه في الدستور.

وعلى هذا الأساس يقوم موقفي في النقاش بشأن المادة ٣٥ من الدستور. فبخلاف النصوص الأخرى المنبثقة عن اتفاق ماركوسي، يتعلق هذا النص بمراجعة القانون الأساسي. والدستور نفسه يحدد الإجراء الذي ينبغي اتباعه في هذا المجال.

- ”لا تكون مراجعة الدستور نهائية إلا بعد الموافقة عليها بأغلبية الأصوات المدلى بها في الاستفتاء المنظم بشأنها. ويطرح للاستفتاء بالضرورة كل مشروع مراجعة أو مقترح مراجعة يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية، وممارسة المهام الرئاسية، وشغور منصب رئيس الجمهورية، وإجراء مراجعة هذا الدستور...“ (المادة ١٢٦)؛
- ”لا يمكن الشروع في أي إجراء من إجراءات المراجعة أو مواصلته في حال المس بسلامة الإقليم. ولا يمكن أن يكون الشكل الجمهوري والطابع العلماني للدولة موضع مراجعة“ (المادة ١٢٧).

وهذان الحكمان الدستوريان، ولا سيما المادة ١٢٧، وليس رئيس الجمهورية، هما اللذان يقفان عقبة أمام بدء إجراء مراجعة الدستور. وما دام الدستور أساس الجمهورية والديمقراطية، فإن علينا أن نتناول موضوع مراجعته دون أي عواطف.

وإني أدعو الإيفواريات والإيفواريين، من كل الاتجاهات الفكرية، إلى الحرص على احترام دستورنا. إذ بدون احترام قانوننا الأساسي، تكون أمتنا في مهب الريح. إن احترام الدستور ضمانة للاستقرار السياسي ودولة القانون والديمقراطية والسلام الاجتماعي.

لكن، حتى أعطي دليلا على حسن نيتي وأطمئن في آن واحد كل الأطراف بشأن هذه المسألة التي تركز عليها الأذهان، آخذ هنا الليلة التزاما رسميا بأن أقدم إلى البرلمان، بمجرد بدء عملية نزع السلاح، مشروع مراجعة المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بالأهلية.

وأذكِّر بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية تشمل المراحل التالية: تجميع المقاتلين ونزع أسلحتهم وتسريحهم. ويعني البدء في نزع السلاح تجميع القوات الذي سيتيح حرية تنقل السكان في جميع أرجاء الإقليم الوطني. وسأتخذ، خلال مراحل العملية كلها، كافة التدابير اللازمة لكفالة أمن الأشخاص والممتلكات، سواء تعلق الأمر بأمن المقاتلين السابقين أو بأمن السكان.

مواطني الأعزاء،

فلنُقدِم على نزع السلاح وإعادة توحيد البلد. ولنوقف الحرب ولنسلك معا أحسن السبل، سبيل دولة القانون والديمقراطية، للاضطلاع بالإصلاحات التي ينشدها كل الأطراف.

وللصحافة دور هام في السياق الحالي. ولذلك، أحض الصحفيين والنساء والرجال العاملين في وسائط الإعلام إلى تهدئة الأمور. وأحث كل الأطراف وكل الأحزاب على مشاطرة التزامي. فلنمض قدما نحو السلام لأن كل التسويات ممكنة.

إن الدوائر السياسية موضوعة اليوم أمام مسؤولياتها. فالحرب قامت لأن رجالا حملوا أسلحة. وما داموا يحملونها، فإن أي خطاب عن السلام سيكون بلا جدوى.

والقوات المقاتلة، التي تحوز السلاح وتتصادم على الأرض، هي القوات المسلحة للقوات الجديدة، من جهة، والقوات الوطنية للدفاع والأمن، من جهة أخرى. وهما جماعتان أدركتا بسرعة ما تنطوي عليه الحرب من شر بالنسبة لهم وبالنسبة للبلد والإيفواريين وكل من يعيشون في كوت ديفوار.

ففي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، أرسل إلينا العسكريون إشارة قوية بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. و أعلنوا رسميا نهاية الحرب في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ في حفل مؤثر نظم في قصر رئاسة الجمهورية. ومنذ هذا التاريخ، صمتت الأسلحة على كل الجبهات، باستثناء مناوشات قليلة حدثت بصورة فجائية.

وبالأمس، الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اجتمعت جماعتا القوات المقاتلة وحررتا خطابا وجهتاه إلى رئيس الجمهورية. وأعربت قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة للقوات الجديدة، في هذا الخطاب الذي يكتسي بعدا رمزيا كبيرا، عن أملهما في أن تجد كوت ديفوار، بعد أكثر من عامين من الأزمة، سبيلها إلى السلام، من أجل خير سكانها.

وجاء في خطابهما ما يلي: ”لذلك، وإذ تؤكدان من جديد رغبتهما في البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وفقا لاتفاق أكرا الثالث، تطلبان تدخل فخامة رئيس الجمهورية، قائد البلاد، وضامن وحدتها الوطنية، ليضغط بكل ثقله من أجل الإسراع بتنفيذ عملية السلام وتسوية المشاكل المتصلة بها“.

وعزا مقدمو الخطاب هذه الخطوة إلى عدد من الشواغل المتصلة بالبيئة السياسية ويقصدون بذلك مواقف وتصريحات وتصرفات السياسيين التي من شأنها أن تضعف عملية السلام والمصالحة الوطنية.

وبعبارة أخرى، فإن القوات المقاتلة من الجانبين تعلن استعدادها لنزع السلاح ابتداء من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. إنها قامت بدورها وتطلب إلى الدوائر السياسية القيام بدورها. وأعلنت ذلك بحضور رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، والموقعين الإيفواريين على اتفاق أكرا الثالث، وقوات الأمم المتحدة، وعملية ليكورن، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة تشكيل الإدارة، والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

وهذه بادرة وطنية أود أن أهنئها عليها. وباعتباري القائد الأعلى للجيوش الذي تلقى بحكم هذه الصفة الإعلان المشترك لإنهاء الحرب في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وباعتباري الجهة التي وجه إليها الخطاب المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أود أن أؤكد للجنود في كافة المعسكرات بأني ملتزم بأن أواصل دون انقطاع الإصلاحات التي لا غنى عنها لتشكيل جيش جمهوري. وينبغي تعزيز روح الوحدة والانضباط في صفوف جيشنا ومده بالوسائل الضرورية حتى يكون في مستوى طموحاتنا الاقتصادية ومركزنا في غرب أفريقيا.

لقد أدركتُ أن رسالة قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة للقوات الجديدة ليست موجهة إلى رئيس الجمهورية لوحده. بل هي موجهة إلى كل الدوائر السياسية وإلى الأمة برمتها. ولذلك، دعوتُ الموقّعين العشرة على اتفاق أكرا الثالث إلى تقديم أجوبة على الشواغل التي أثارتها القوات المقاتلة.

وسنلتقي غدا الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في قصر رئاسة الجمهورية. وفي هذا الإطار، أوجه نداءا أخويا إلى كافة قادة الأحزاب والحركات السياسية المشتركة في عملية السلام.

إن السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه اليوم هو معرفة الطريقة التي يمكن بها دعم العملية التي بدأها العسكريون وكيفية الدفع بها قدما. ولا يمكن لإسهام الأحزاب السياسية، المستفيدة من السلام الاجتماعي، أن يكون أقل من إسهام العسكريين الذين قدموا لنا مثالا إذ اختاروا نزع الأسلحة فورا دون شروط مسبقة. وعلينا أن نحدو حدوهم. ولا يمكننا أن نشن حربا يرفض المقاتلون على الأرض شنها.

إن البدء في عملية نزع السلاح لا يعني وقف الإصلاحات. فالجمعية الوطنية افتتحت مؤخرا دورتها العادية الثانية. وستواصل بحث مشاريع القوانين المنبثقة عن اتفاق ماركوسي. ولدينا انتخابات ينبغي أن نعد لها. فلنظل إذن مفعمين بروح الحيوية هذه. وعلينا أن نحدد، في الاجتماع الذي سنعقده في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عناصر البيئة السياسية التي ستساعد على بدء عملية نزع السلاح بصورة فعلية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

لقد عانى شعب كوت ديفوار كثيرا من هذه الحرب. وينبغي تمكين السكان المشردين من العودة إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم ومزارعهم وحقولهم. وينبغي تمكين الإيفواريين من التنقل في جميع أرجاء الإقليم الوطني، في الشمال والوسط والغرب والشرق. وينبغي أن تستأنف القناتان الإذاعية والتلفزيونية الوطنيتان بث برامجها في جميع أنحاء كوت ديفوار. وأؤكد للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعم رئيس الجمهورية

لتمكينها من امتلاك مواقع صالحة لتجميع المقاتلين السابقين في كل الأماكن التي تلمس فيها الحاجة إليها.

إن المجتمع الدولي يدعمنا. فالبيان الأخير الصادر عن مجلس الأمن بشأن الأزمة الإيفوارية والإعلان الأخير الصادر عن سفراء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دليلان آخران على تضامن المجتمع الدولي الذي لم يخذلنا أبدا. لذلك، أُشجب وأُدين المظاهرات الغوغائية الأخيرة ضد قوات الأمم المتحدة وعملية ليكورن، أينما وقعت. إن المرء لا يعتدي على مَن أتى لمساعدته.

وأود أن أشيد بضبط النفس الذي أبداه جنود السلام الذين لم يستسلموا للاستفزاز. وأشكر مرة أخرى المجتمع الدولي على كل ما يبذله من جهود من أجل إحلال السلام في كوت ديفوار. ولا ينبغي أن نخيب آمال أصدقائنا. ولا آمال شعبنا. ولا ينبغي أن نعرض مستقبل بلدنا للخطر. إن سبيل السلام سبيل مفتوح. وينبغي لنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نوحد صفوفنا.

بارك الله في كوت ديفوار.